MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK

UN

SeeD
CENTRE FOR SUSTAINABLE PEACE AND DEMOCRATIC DEVELOPMENT

DANISH MINISTRY OF DEFENCE

WFP/SOULEYMANE AG ANARA

تغير المناخ والجماعات المسلحة

الدروس المستفادة الرئيسية

تعزيز تحليلات وأعمال أخصائيي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

تحليل فيما يتعلق بالصلات بين تغير المناخ والتجنيد في الجماعات المسلحة

بواسطة مؤشر التماس

الاجتماعي والمصالحة في منطقة تيلابيري في النيجر

sipri
STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE

FBA

KBK Omega

كلمة شكر

يود قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو جزء من مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات السلام، أن يعرب عن الشكر لمركز السلام المستدام والتنمية الديمقراطية (SeeD) على هذه الدراسة التي أجريت بدعم من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، وأكاديمية فولك برنادوت، والفريق المعني بالمناخ والسلام والأمن التابع لشعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب في إدارة عمليات السلام.

ويود القسم أيضا أن يشكر الشركاء المتعددين الذين حضروا جلسات مقدمي المعلومات الرئيسيين وشاركوا في مختلف مراحل الدراسة. ويشار أخيرا إلى أنه تسنى الاضطلاع بهذا العمل بفضل المساهمة الكريمة السخية لحكومة الدنمارك.

ويود مركز السلام المستدام والتنمية الديمقراطية أن يشكر منظمة (Omega KbK)، شريكه المحلي، لما قدمته من دعم في عملية البحوث ومن إسهام في حسن سيرها.

مركز السلام المستدام والتنمية الديمقراطية:

المؤلفون: برتران بالدي، قائد فريق لغرب أفريقيا؛ أبدون دومينيك كوكو، أخصائي برامج لأفريقيا

المساهمون: إيلكي داغلي هوستنغز، المديرة العامة؛ أوريستيس بانايوتو، محلل بيانات وباحث؛ كاندو سيرج غباغبو، محلل بيانات؛ سونيا داس، محللة بيانات؛ طوماس كونتوجيورغوس، رئيس قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ باربرا لوكونكا، وليا كودجو، وآن نوفاك، وماركيلا مانتيكا، وثيت–هتار ثيت، وكساندرا مازوليني (قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)

المحتويات

المحتويات 3

مقدّمة 4

الدروس المستفادة الرئيسية 7

إطار مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج 20

المرفقات 22

مقدّمة

مسألة تغير المناخ وأهميتها لدى أخصائيي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تعرف تغير المناخ بأنه تباين في حالة المناخ يمكن الوقوف عليه من خلال التغيرات التي تطرأ على المعدلات المعبرة عن خصائص المناخ أو على التقلبات في تلك الخصائص والتي تستمر لفترة طويلة وتمتد عادة على مدى عقود أو أكثر. ويمكن أن يعزى هذا التغير إلى أسباب طبيعية أو إلى النشاط البشري. ولئن كان تغير المناخ ظاهرة عالمية بطبيعتها، فإن أن آثاره تختلف من منطقة إلى أخرى ويتباين وقعها حتى داخل المنطقة الواحدة أو المجموعة السكانية الواحدة[1]. ولفهم هذه الآثار وتقييمها بشكل سليم، يجدر النظر إلى المشكلة من ثلاث زوايا: تعرض الأفراد (أو المجموعات السكانية) لتلك الآثار، وضعفهم إزاءها، وآليات التكيف المنشأة لمواجهتها.

ومن المهم أن يضع أخصائيو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اعتبارهم تداعيات تغير المناخ في تحليلهم للنزاعات، حتى يتمكنوا من تعديل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأدوات وآليات المساعدة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية. وتغير المناخ له تأثير على عناصر أهميتها حاسمة في نجاح واستدامة آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وليس تحليل مجموعات العلاقات السببية التي تربط بين تغير المناخ والتجنيد في الجماعات المسلحة مجرد ضرورة استراتيجية فحسب، بل إنه يشكل أيضا أحد المقتضيات المنصوص عليها في خطة الأمم المتحدة الجديدة للسلام، التي تؤكد على ضرورة "زيادة الاستثمار المتصل بالمناخ في سياقات النزاع"[2]. والهدف من هذه الدراسة هو تحسين معرفة أخصائيي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهذه العلاقات، ومساعدتهم بالتالي في وضع مبادرات تعالج إشكاليات المناخ والسلام والأمن المترابطة.

إطار البحث

على مدى العقود الماضية، سعى الباحثون جاهدين إلى تبيان الصلات القائمة بين تغير المناخ والنزاعات المحلية أو الحروب[3]. غير أن طبيعة هذه الروابط والأشكال التي تتخذها لا تزال موضع نقاشات[4]. ويمكن أن يُعزى التباين في النتائج المحصل عليها إلى الضعف المفاهيمي للدراسات وعدم اتساق المقاييس التجريبية[5]. ولئن كان من غير الممكن التنبؤ على وجه اليقين بنشوب النزاعات بالاستناد إلى تقلبية المناخ[6]، فإن عددا متزايدا من الدراسات المكرسة للأمن المناخي يشير إلى احتمال وجود مجموعة من العلاقات السببية تربط بين هاتين الظاهرتين، يشكل فيها تغير المناخ عاملا مضاعفا لخطر نشوب النزاعات[7]. فعلى سبيل المثال، ينزع الاختلال المناخي في مناطق النزاع إلى القضاء على جهود السلام، مما يؤدي إلى إطالة أمد الحرب وزيادة تكلفتها البشرية[8]. ويمكن أن تنشأ عن ذلك أيضا آثار متتالية مزعزعة للاستقرار تقوض قدرة المنظومات الطبيعية والاجتماعية على التكيف[9].

وتؤكد الأدبيات المتعلقة بتنامي وجود الجماعات المسلحة وأساليب التجنيد التي تتبعها في منطقة الساحل على التفاعلات المعقدة بين موجات الهجرة الناجمة عن الوضع البيئي، والتوترات الطائفية[10]، وانسداد الآفاق الاقتصادية، والاعتبارات المادية الأخرى[11]، ومظاهر الظلم، والشعور بتردي الوضع الاجتماعي[12]، والحاجة إلى الحماية[13].

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الصلات بين تغير المناخ والتجنيد في الجماعات المسلحة، مع التركيز على المسارات التي يسلكها الأفراد. وتحليل هذه المسألة الحاسمة الشاملة لعدة جوانب لا يكتسي أهمية فقط بالنسبة إلى الأبحاث الأكاديمية، بل يجب الاستعانة بنتائجه في بلورة سياسات محددة الأهداف وبرامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووضع أدوات وآليات للمساعدة على إعادة الإدماج تعالج القضايا الأمنية وتعزز القدرة على الصمود في السياقات التي تطبعها النزاعات المتصلة بالمناخ.

---

(1) انظر مسرد المصطلحات والشكل 15 في المرفقات.

(2) الأمم المتحدة، "خطة جديدة للسلام"، الموجز السياساتي 9 بشأن خطتنا المشتركة، تموز/يوليه 2023. متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-new-agenda-for-peace-ar.pdf.

(3) Thomas F. Homer-Dixon, « Environmental scarcities and violent conflict: evidence from cases » (Pénuries liées à l'environnement et conflits violents : quelques exemples concrets), *International Security*, vol. 19, n° 1 (été 1994) ; Marshall B. Burke *et al.*, « Warming increases the risk of civil war in Africa » (Le réchauffement climatique augmente le risque de guerre civile en Afrique), *PNAS*, vol. 106, n° 49 (8 décembre 2009).

(4) Jan Selby et Clemens Hoffmann, « Rethinking climate change, conflict and security » (Repenser les changements climatiques, les conflits et la sécurité), *Geopolitics*, vol. 19, n° 4 (2014).

(5) Idean Salehyan, « Climate change and conflict: making sense of disparate findings » (Changements climatiques et conflits : trouver un sens à la disparité des résultats), *Political Geography*, vol. 43 (novembre 2014).

(6) Halvard Buhaug *et al.*, « One effect to rule them all? A comment on climate and conflict » (Un effet pour les gouverner tous ? Réflexions sur le climat et les conflits), *Climatic Change*, vol. 127 (2014).

(7) Nina Von Uexkul et Halvard Buhaug, « Security implications of climate change: a decade of scientific progress » (Les conséquences des changements climatiques sur la sécurité : une décennie d'avancées scientifiques), Journal of Peace Research, vol. 58, n° 1 (2021) ; Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat, *Climate Change 2023: Synthesis Report*. Contribution des groupes de travail I, II et III au sixième rapport d'évaluation du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat (Genève, GIEC, 2023).

(8) Florian Krampe, « Climate change, peacebuilding and sustaining peace » (Changements climatiques, consolidation et pérennisation de la paix), observatoire mondial de l'International Peace Institute, 13 septembre 2019. متاح على الرابط التالي: https://theglobalobservatory.org/2019/09/climate-change-peacebuilding-and-sustaining-peace.

(9) Jürgen Scheffran, « Climate change and weather extremes as risk multipliers: tipping points, cascading events, and societal instability » (Les changements climatiques et les événements météorologiques extrêmes comme multiplicateurs de risques : points de bascule, réactions en chaîne et instabilité sociétale), dans *Climate Change, Security Risks, and Violent Conflicts: Essays from Integrated Climate Research in Hamburg*, Michael Brzoska et Jürgen Scheffran (dir. publ.) (Hambourg, Hamburg University Press, 2020).

(10) Laurence-Aïda Ammour, « Comment les groupes extrémistes violents exploitent les conflits intercommunautaires dans le Sahel », Centre d'études stratégiques de l'Afrique, 10 janvier 2020.

(11) Anouar Boukhars, « The paradox of modern jihadi insurgencies: the case of the Sahel and Maghreb » (Le paradoxe des insurrections djihadistes modernes : le cas du Sahel et du Maghreb), Al Jazeera Centre for Studies, 15 juillet 2018.

(12) Pauline Le Roux, « Répondre à l'essor de l'extrémisme violent au Sahel », Bulletin de la sécurité africaine n° 36, Centre d'études stratégiques de l'Afrique, janvier 2020.

(13) Pauline Le Roux, « Comment l'État islamique dans le Grand Sahara exploite les frontières au Sahel », Centre d'études stratégiques de l'Afrique, 21 juin 2019 ; Pauline Le Roux, « Le Centre du Mali face à la menace terroriste », Centre d'études stratégiques de l'Afrique, 25 février 2019.

منطقة الدراسة: منطقة تيلابيري

في أوائل عام 2010، انطلقت حركة تمرد عنيف في مالي، ثم امتدت إلى النيجر وبوركينا فاسو المجاورين. وتقع منطقة تيلابيري (النيجر) في "منطقة الحدود الثلاثية"، على تخوم مالي وبوركينا فاسو. وهي منطقة تتأثر بشدة بمختلف عوامل عدم الاستقرار التي تعصف بالمنطقة، وتعاني من **أزمة عميقة متعددة الأبعاد** يطبعها غياب سلطة الدولة، وانعدام الأمن البشري المتزايد، وحركية العسكرة، والمشاكل المتصلة بغياب مراقبة الحدود، وموجات نزوح كبرى للسكان[14]. وتتفاقم هذه المشاكل المعقدة في ترابطها من جراء تغير المناخ. وتؤدي آثارها (زيادة تواتر الكوارث الطبيعية، وتغير دورة هطول الأمطار ودرجات الحرارة وما إلى ذلك)، بالاقتران مع العوامل الأخرى، إلى تفاقم خطر نشوب النزاعات العنيفة واندلاعها مجددا وإطالة مدتها وزيادة شدتها.

ووجود الجماعات المسلحة في المنطقة ظاهرة حديثة نسبيا مقارنة باستقرارها في مالي وبوركينا فاسو. وقد طورت هذه الجماعات في السنوات الأخيرة استراتيجيتها لتعزيز نفوذها وسيطرتها على الأراضي. وفي الوقت نفسه، تواجه المجتمعات المحلية مشاكل في الوصول إلى الموارد الطبيعية وتعاني من صدمات مناخية تجبرها على الهجرة إلى مناطق أخرى من البلاد. ويؤدي تغير أنماط هطول الأمطار وتزايد طول الفترات المشمسة، مع ما يترتب عن ذلك من آثار تتمثل في التبخر النتحي ونضوب المجاري المائية والآبار وندرة الغطاء النباتي، إلى اختلال في أنشطة الزراعة وتربية الماشية. وتتفاقم هذه الظواهر بسبب الأنشطة البشرية، مثل استغلال النباتات الخشبية، والتوسع في الأراضي المزروعة (التي تكتسح المجاري المائية والغابات والمراعي)، والممارسات الزراعية السيئة، والتوسع الحضري الذي لا يحترم معايير الإدارة البيئية.

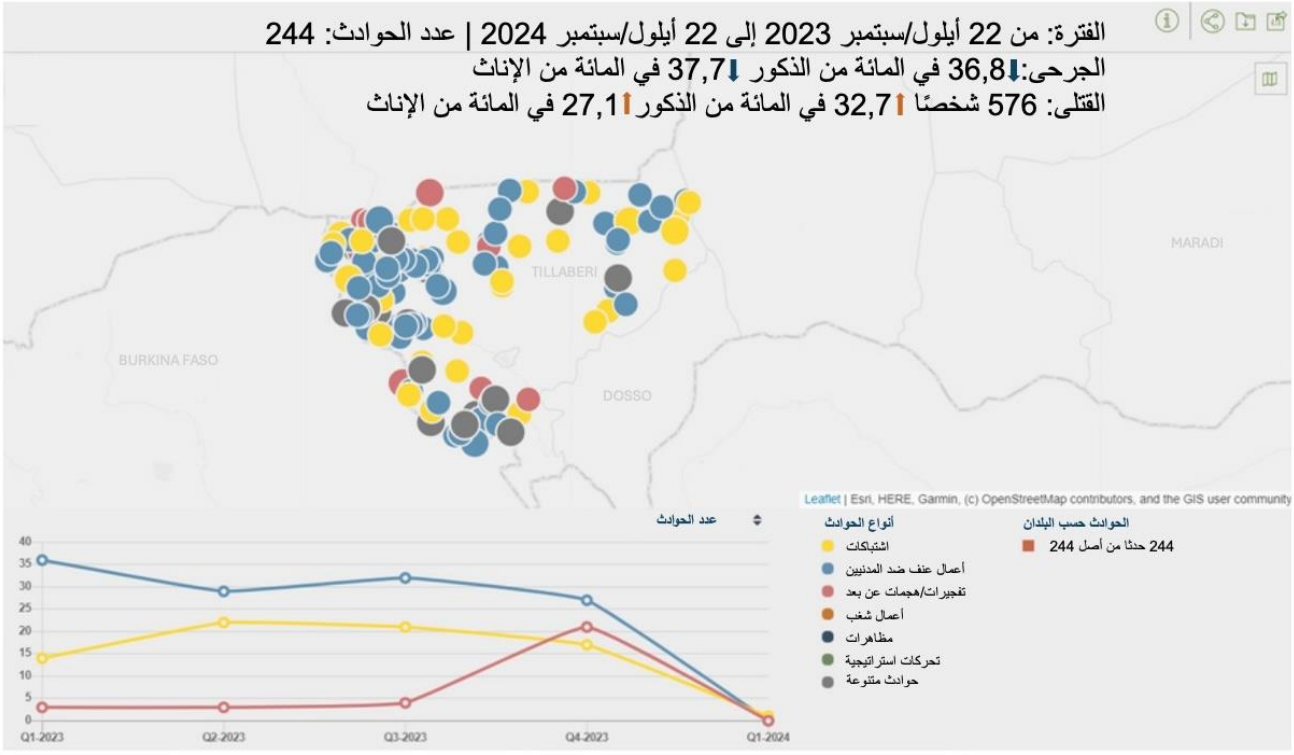

الشكل 1

أعمال العنف التي وقعت في منطقة تيلابيري بين أيلول/سبتمبر 2022 وأيلول/سبتمبر 2023 (خريطة مصدرها منظمة ACLED).

(14) Wolfram Lacher, « Organized crime and conflict in the Sahel-Sahara region » (Criminalité organisée et conflits dans la zone sahélo-saharienne), Dotation Carnegie pour la paix internationale, 13 septembre 2012.

طريقة البحث: مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة

تستند الطريقة التي نتبعها والتي تتمحور حول مسألة بناء السلام على الوقائع، وهي تقرن بين النهج التشاركي والتحليل المعمق للبيانات من أجل تحديد العوامل المحركة للنزاع والوقوف على آفاق التغيير الاجتماعي السلمي. وهي تستند إلى تخصصات علمية مختلفة، مثل علم الاجتماع وعلم النفس والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية، ويمكن تكييفها بما يتماشى مع تطورات البحث والمبادئ العالمية العامة والحقائق الميدانية على الصعيدين المحلي والإقليمي. ومؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة هو ثمرة شراكة بين مشروع العمل من أجل التعاون والثقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD-ACT) ومركز السلام المستدام والتنمية الديمقراطية، بدعم مالي من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

وبدأت الدراسة بسلسلة من التحليلات الكمية أريد بها تقديم صورة عامة عن الحالة في منطقة تيلابيري[15]. وتم خلال هذه المرحلة على الخصوص إجراء 1200 مقابلة فردية في جميع أنحاء المنطقة. واستبيان مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة مصمم على نحو يتيح توفير مجموعة من الدلائل[16] تشمل جوانب مختلفة، مثل الأمن البشري، والحوكمة، والعلاقات بين الجماعات، والعلاقات داخل الجماعات، وتغير المناخ، والمهارات النفسية الاجتماعية، والمعتقدات، والآراء. وكان الهدف المتوخى في هذه الدراسة هو الحصول على معلومات عن كيفية تصور سكان منطقة تيلابيري لحالة المناخ. وتعكس البيانات المستقاة وجهة النظر الذاتية للأفراد وواقعهم المعيشي. ويركز عدد من الأسئلة والدلائل على الصدمات المناخية المختلفة، والتوترات المحيطة بالموارد الطبيعية المتنوعة، ومدى الآثار الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بتغير المناخ.

كيف توصلنا إلى استنتاجاتنا؟

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الصلات بين آثار تغير المناخ ونزعة الأفراد إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وقد تمت الإحاطة بهذه النزعة عن طريق مجموعة أسئلة تتناول مواضيع مختلفة تمكن من تحديد ما إذا كان المجيب يرى بشكل غير مباشر أن الانضمام إلى جماعة مسلحة هو أمر متصور لديه أو يتوخى القيام به أو يفكر فيه. فمستوى الضعف إزاء خطر التجنيد يشكل بالتالي دليلا على بلوغ مرحلة ما قبل التجنيد. ويتطلب تقدير ذلك المستوى فهم العوامل المتعددة الأبعاد التي تجعل من تجنيد شخص ما أمرا محتملا. وحيث إن الدراسة الاستقصائية أجريت بمشاركة أسر معيشية تم اختيارها عشوائيا (لا علاقة في ذلك مع المقابلات التي أجريت مع المقاتلين والمقاتلين السابقين)، فإنها توفر معلومات عن الأشخاص المعرضين لخطر التجنيد، أي أولئك الذين لم ينضموا بعد إلى صفوف الجماعات المسلحة ولكنهم قد يفكرون في القيام بذلك.

وتمثل التحليل من حيث جوهره (النمذجة التنبؤية) في تحديد عوامل الضعف وتبيان المراحل المختلفة لتعرض الأفراد تدريجيا لخطر التجنيد. فسلطت الدراسة بذلك الضوء على مسارات معقدة متنوعة. ولأغراض هذا التقرير، تم تقسيم هذه المسارات بحسب مداخل النموذج وحصر نطاقها في العوامل المناخية (انظر الأشكال 11 و 12 و 13 و 14 في المرفقات)[17].

الشكل 2

تشكيل العينة (1200 شخص مشمولين بالدراسة الاستقصائية).

(15) أجرت منظمة (Omega Kbk) 28 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين وسيرت 12 مجموعة نقاش. وأجريت مقابلات مع ممثلين عن السلطات المحلية والمؤسسات، مثل الهيئة العليا لبناء السلام والمجلس الوطني للبيئة من أجل تنمية مستدامة، ومع الزعماء الدينيين والمقاتلين السابقين. وتشكلت مجموعات النقاش بشكل رئيسي من منظمات الشباب والنساء.

(16) يستند تعريف كل دليل إلى تقنيات إحصائية موثوقة، مثل معامل ألفا لكرونباخ وتحليل العوامل.

(17) يحتوي التقرير الكامل على عرض مفصل للدراسة ولنتائجها.

الدروس المستفادة الرئيسية

استخلصت تسعة دروس رئيسية من تحليل العلاقات المعقدة التي يؤثر تغير المناخ من خلالها 1) توجد صلة قوية بين المناخ والأمن :على الأمن البشري والتجنيد في الجماعات المسلحة هي كما يلي في منطقة تيلابيري؛ 2) يساهم تغير المناخ فعليا، ولكن بطريقة غير مباشرة، في جعل الناس أكثر ميلا للانضمام إلى الجماعات المسلحة؛ 3) تغير المناخ عامل من العوامل المؤدية إلى تفاقم الوضع؛ 4) مستويات الأمن البشري المتدنية من شأنها التسبب في تفاقم الضعف أمام خطر التجنيد؛ 5) ترتبط أنماط التجنيد ارتباطا وثيقا بالظروف المحلية وتختلف بحسب الوضع الاجتماعي والبيئي؛ 6) سوء إدارة الموارد الطبيعية تنشأ عنه التوترات بين المزارعين والرعاة؛ 7) إدارة الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي عنصران مترابطان يؤديان دورا محوريا في منع التجنيد في الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة؛ 8) تظهر حركيات العسكرة في سياقات محلية معينة؛ 9) كيف يتم السقوط في دوامة العنف هو الحلقة المفقودة. وتشكل هذه الدروس المستفادة الأساس الذي يمكن القيام على أساسه بوضع تدابير الحماية من المخاطر.

الدرس المســتفاد الأول: توجد صــلة قوية بين المناخ والأمن في منطقة تيلابيري

تنشأ النزاعات على الموارد الطبيعية نتيجة لاقتران مجموعة من العوامل المختلفة، مثل الاضطرابات المناخية الشديدة، وندرة الموارد، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، والقصور في الآليات القضائية[18]. وتتيح البيانات التي جمعت من أجل الدراسة إمكانية تحديد الارتباطات بين هذه الظواهر، ومن ثم تسليط الضوء على حزمة متماسكة من الدلائل المترابطة[19]. وهي تؤكد فكرة وجود صلة قوية بين المناخ والأمن من خلال الإشارة إلى العلاقات بين الحركية المشهودة في كل منهما.

ويوضح الشكل 3 شبكة معقدة من الظواهر المرتبطة بتغير المناخ تقوم على تسلسل التفاعلات والحلقات المفرغة. ويمثل العنصران المبينان باللون الأحمر (المخاطر المناخية والتعرض لتغير المناخ) المخاطر ذات الطابع المناخي البحت[20]. وفي هذا السياق، من الضروري بلورة فهم شامل للعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر لأجل وضع برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأدوات وآليات للمساعدة في إعادة الإدماج. ويجب ألا تستهدف آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الرامية إلى التخفيف من حدة النزاعات والعنف بين الأفراد ظاهرة واحدة وأن تتجاهل الاتجاهات التي تؤثر في تلك الظاهرة. فعلى سبيل المثال، إذا اعتبر بأن التماسك الاجتماعي في مجتمع محلي معين مهدد بشكل رئيسي بسبب التوترات بين المزارعين والرعاة، ينبغي وضع خطط عمل تأخذ بعين الاعتبار ظروف إدارة الموارد الطبيعية، وتفاوت مستويات التعرض لتغير المناخ، وشدة الصراع على الموارد الطبيعية، وهشاشة آليات التكيف في المنطقة.

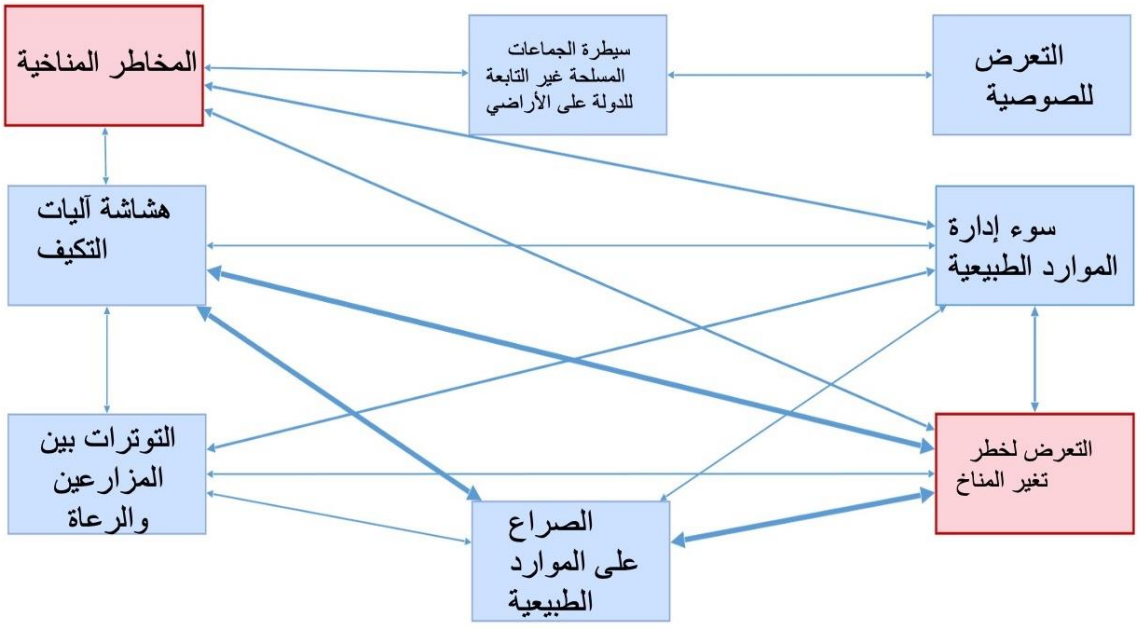

الشكل 3

لارتباطات بين الدلائل التي تبين وجود صلة بين المناخ والأمن في منطقة تيلابيري. ويتناسب سمك السهم مع قوة الارتباط المعبر عنه.

(18) Homer-Dixon, « Environmental scarcities and violent conflict: evidence from cases ».

(19) في علم الإحصاء، يحدد عامل الارتباط مدى سير متغيرين اثنين بنفس الوتيرة. وبعبارة أخرى، يمكن استخدام عنصر الارتباط من معرفة هل هناك صلة بين متغيرين وما هي درجة صلتهما. ويوضح الشكل 3 الارتباطات الإيجابية فقط، أي الحالات التي تميل فيها الزيادة في متغير إلى الاقتران بزيادة في المتغير الآخر. وجدير بالملاحظة أن عامل الارتباط هو غير العلاقة السببية؛ فوجود ارتباط بين متغيرين لا يعني أن إحدى الظاهرتين المقصودتين تسببت في وقوع الظاهرة الأخرى.

(20) انظر مسرد المصطلحات والشكل 15 في المرفقات.

الدرس المستفاد الثاني: يساهم تغير المناخ فعليا، ولكن بطريقة غير مباشرة، في جعل الناس أكثر ميلا للانضمام إلى الجماعات المسلحة

يُظهر النموذج التنبؤي **أن تغير المناخ ليس سببا مباشرا في التجنيد**، بما أنه لا توجد صلة مباشرة بين التعرض للمخاطر المناخية أو لتدهور سبل العيش بسبب تغير المناخ من جهة والميل إلى الانضمام إلى جماعة مسلحة غير تابعة للدولة من جهة أخرى. وبعبارة أخرى، لا يكون ميل الأفراد إلى التجند أكبر حينما يكونون عرضة لظواهر مناخية أكثر تواترا أو أكثر عنفا. وبالمثل، لا يعني إدراك فرد ما بأن تغير المناخ يؤدي إلى تدهور إنتاجية أراضيه بأن انضمامه إلى جماعة مسلحة أمر مرجح.

الشكل 4

المناخ والتهديدات الأمنية. المصدر:

UN CC: e-Learn – Climat, Paix et Sécurité: Comprendre les risques pour la paix et la sécurité liés au climat à travers une perspective intégrée

غير أن المخاطر المناخية، كما يوضح الشكل 3، لها ارتباط بعوامل الاضطرابات الأخرى المتصلة بالمناخ، مثل هشاشة آليات التكيف، وتوتر العلاقات بين المزارعين والرعاة، والصراع على الموارد الطبيعية وسوء إدارتها. ويبين النموذج التنبؤي أن هذه الظواهر تؤجج مظاهر الاستعداد المسبق للعنف وخشونة السلوك وتدفع الناس إلى حمل السلاح، سواء للحصول على الموارد الطبيعية أو للدفاع عن أنفسهم[21]. وتؤدي بالتالي هذه العوامل المزعزعة للاستقرار المتصلة بالمناخ إلى تفاقم العنف بين الأفراد وتزيد من ميل الأفراد للانضمام إلى الجماعات المسلحة.

وينبغي ألا يُنظر إلى تغير المناخ باعتباره عاملا مباشرا في التجنيد في الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بقدر ما هو عامل محفز يؤدي إلى تفاقم المشاكل التي يحتمل أن تشجع الأفراد على الانضمام إلى تلك الجماعات. **ولا بد من تغيير زاوية النظر، ومن الكف عن اعتبار تغير المناخ كخطر لا يزال بعيدا في الأفق، ومن الاعتراف بالدور الفعال الذي تؤديه هذه الظاهرة في مسارات الضعف.** وسيتيح صناع القرار لأنفسهم، من خلال الإقرار بالطبيعة المتشابكة للتغير البيئي بأشكاله والحركيات الاجتماعية، سبلا لوضع استراتيجيات أكثر فعالية للتخفيف من تداعيات ذلك على السكان ومعالجة الأسباب الجذرية التي تدفع بعض الأفراد للانضمام إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. والإحاطة بشكل دقيق بالحالة وحدها كفيلة بأن تمكن من تصميم برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأدوات وآليات تساعد على إعادة الإدماج تستجيب للرهانات المتعددة الناشئة عن اقتران تغير المناخ بقضايا الأمن.

[21] انظر المسارات المبينة في المرفقات.

الدرس المستفاد الثالث: تغير المناخ عامل من العوامل المؤدية إلى تفاقم الوضع

من شأن تغير المناخ أن يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة وإثارة معضلات جديدة غالبا ما تكون أكثر المجتمعات تهميشا هي الأكثر تضررا منها. وتشير البيانات إلى أن الأشخاص الذين تتضرر حياتهم اليومية بشدة بآثار تغير المناخ هم الأكثر عرضة لتهديدات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والعصابات. ويجب على المسؤولين السياسيين والمجتمعات المحلية التصدي لمسألة الترابط بين تغير المناخ والأمن والمسائل الاجتماعية.

وبعبارة أكثر تحديدا، فقد ثبت أن الأقاليم التي تسعى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى السيطرة عليها تكون أكثر شساعة حيثما تكون الصدمات المناخية التي يعاني منها السكان أشد حدة. حيث يتيح تغير المناخ لهذه الجماعات الفرصة لكي تظهر نفسها بمظهر الملاذ والجهة التي تسدي الخدمات في المناطق التي يكون وجود الدولة أو نشاطها فيها ضعيفا أو منعدما. ويسمح الفراغ الناجم عن تعطل هياكل الحوكمة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة باستغلال أوجه الضعف الناجمة عن تغير المناخ لتعزيز نفوذها. وربما كان من المناسب في هذا الصدد تنفيذ استراتيجية على عدة جبهات للتصدي لهذه النزعة، عن طريق العمل في آن واحد على تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ وتوطيد المؤسسات.

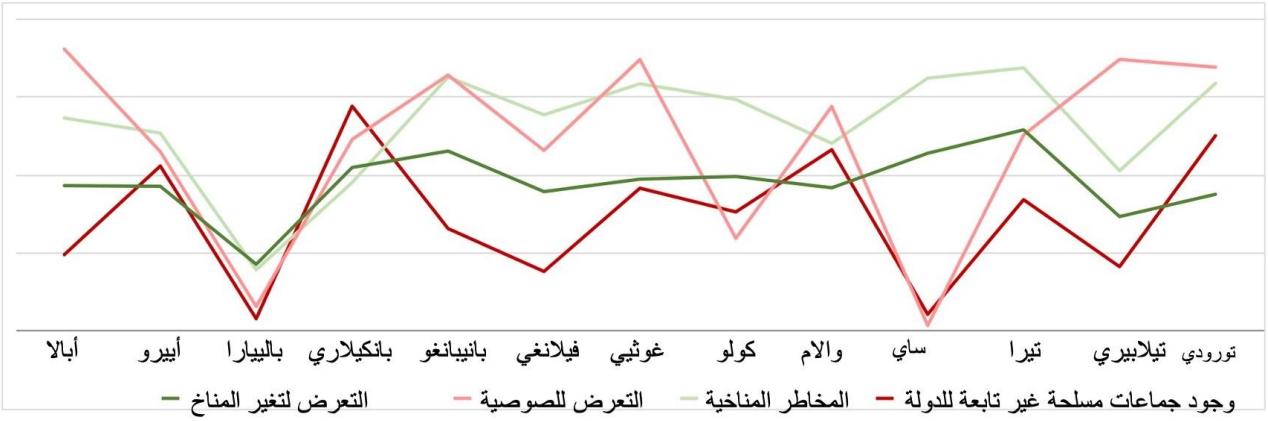

الشكل 5
تباين الأوضاع على صعيد المنطقة.

يوضح الشكل 5 التباين القائم في التهديدات الهيكلية الكبرى الأربعة في المنطقة: التعرض لتغير المناخ، والمخاطر المناخية، والتعرض للصوصية، ووجود جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. ويوضح كل منحنى التباين في درجة وجود هذه التهديدات (على سبيل المثال، وجود الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة باللون الأحمر) في جميع أنحاء المنطقة.

وبصرف النظر عن البيانات الرقمية الخاصة بكل مقاطعة، يكشف الشكل العام للمنحنيات عن عدد من الأنماط المتسقة. فعلى سبيل المثال، عندما ينخفض منحنى التعرض للصوصية من مقاطعة إلى أخرى، يسجل أيضا نفس هذا الاتجاه كقاعدة عامة على مستوى منحنيي المخاطر المناخية ووجود الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وهذا يعني أن الأشخاص الذين يعانون من أحد هذه التهديدات هم أيضا عرضة عموما للتهديدات الأخرى.

وخلاصة القول إن **تداعيات تغير المناخ ليست وليدة الصدفة؛ وهي أشد حدة في المناطق التي يعاني سكانها بالفعل من صعوبات هيكلية.** وبعبارة أخرى، يشكل تغير المناخ عاملا يزيد الوضع حدة ويؤدي إلى تفاقم الضعف لدى من يعانون أصلا من الهشاشة ويتعرضون لاضطرابات متعددة.

وفي المناطق التي تعاني من مشاكل هيكلية، تشكل تداعيات تغير المناخ عامل تضخيم يزيد من شدة ضعف الناس. ولا تشكل شدة الصدمات المناخية، على وجه الخصوص، عاملا ينضاف إلى التحديات القائمة فحسب، بل إنها توفر للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة فرصة تثير القلق لاستغلال الفراغ الذي تخلفه المؤسسات المعطلة. وللتصدي بفعالية لهذه المشاكل المتشابكة، يجب لزاما اعتماد استراتيجية شاملة لا تركز فقط على القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بل تعالج أيضا مسائل اللامساواة الهيكلية التي تتمثل عواقبها في تعرض بعض السكان أكثر من غيرهم لتهديدات متعددة.

الدرس المستفاد الرابع: مستويات الأمن البشري المتدنية من شأنها التسبب في تفاقم الضعف أمام خطر التجنيد

يجب تحليل نزعة الانضمام إلى الجماعات المسلحة في علاقتها بمسألتي تعطل المؤسسات والأمن البشري. ذلك أن غياب الدولة يزيد من حدة انعدام الأمن البشري بتعدد جوانبه ويفاقم ضعف السكان أمام عوامل عدم الاستقرار المحلية والهيكلية، ومنها المخاطر المناخية، ووجود الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، واللصوصية، والتوترات بين المزارعين والرعاة. والأشخاص الذين يعانون من عوامل الاضطراب هذه يرجح أكثر أن يلجؤوا إلى العنف وأن يطلبوا المساعدة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

وعندما لا تؤدي الدولة وظائفها في مجال تقديم الخدمات، يزداد مستوى انعدام الأمن البشري لدى السكان الذين يتعين عليهم بالفعل التصدي لوجود الجماعات المسلحة واللصوصية والصدمات المناخية. ويتيح تحليل الارتباط الوثيق بين بعض الدلائل وإمكانية الاستفادة من الخدمات الإحاطة بشكل أفضل بهذه الظاهرة. وهذا الارتباط إيجابي فيما يتعلق بجوانب من الأمن البشري، مثل الأمن المادي والأمن الغذائي والأمن الاقتصادي. فعندما يكون الحصول على الخدمات الأساسية مضمونا، يرتفع المستوى العام للرفاه ويصبح الأفراد أكثر قدرة على مواجهة التهديدات المختلفة، سواء كانت داخلية أو خارجية. وتتأكد هذه الفرضية من خلال الارتباطات السلبية التي تدل على أنه عندما يتحسن مستوى الحصول على الخدمات، يقل مستوى التعرض لتداعيات تغير المناخ المختلفة. وبالمثل، يقترن تعزيز الحصول على الخدمات بتراجع في نزعة الانضمام إلى الجماعات المسلحة لدى الأفراد.

الارتباط بعامل الحصول على الخدمات			
التعرض لتغير المناخ (ندرة الماء والطعام)	-0.41	الأمن المادي	0.41
التعرض لتغير المناخ (التلوث والأمراض)	-0.40	أمن سبل العيش	0.37
الاكتراب التالي للصدمة	-0.40	الأمن الغذائي	0.35
التعرض لتغير المناخ (التلوث والأمراض)	-0.36	الأمن الاقتصادي	0.30
اقتناء الأسلحة لأسباب اجتماعية	-0.30	القوة الشرائية	0.29
الميل للانضمام إلى جماعة مسلحة	-0.28		

الجدول 1
مستويات الارتباط بعامل الحصول على الخدمات.

وضمان الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والبنية التحتية الآمنة، يهيئ أساسا متينا لإرساء الأمن البشري. **لذا ينبغي دراسة نزعة الانضمام إلى الجماعات المسلحة من حيث صلتها بالسياقات التي يزيد فيها غياب الدولة من حدة انعدام الأمن البشري بتعدد جوانبه ويتفاقم من جرائه ضعف السكان أمام عوامل عدم الاستقرار المحلية والهيكلية المختلفة (المخاطر المناخية، ووجود الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، واللصوصية، والتوترات بين المزارعين والرعاة، وغير ذلك من العوامل).** ذلك أن الناس لا يلجؤون إلى العنف وإلى حمل السلاح إلا كملاذ أخير، عندما تتعرض سلامتهم البدنية واستدامة سبل عيشهم للخطر.

الدرس المستفاد الخامس: ترتبط أنماط التجنيد ارتباطا وثيقا بالظروف المحلية وتختلف بحسب الوضع الاجتماعي والبيئي

إن المسار الذي ينتهي بالفرد إلى الانضمام إلى جماعة مسلحة غير تابعة للدولة مسار يتسم بطابع خاص إلى حد كبير. وهو يتحدد بقدر كبير بحسب الفرد نفسه، ولكنه رهين أيضا بالقيود والظروف الخارجية. واهتمام هذه الدراسة بالظواهر الناشئة عن تغير المناخ يمكن من إثبات فكرة مفادها **أن شخصا يعيش في منطقة تنعم بالرخاء يقرر الانضمام إلى جماعة مسلحة لا يرجح أن يقدم على ذلك للأسباب نفسها التي تدفع شخصا يعيش في منطقة قاحلة إلى القيام بذلك.**

وإذا كانت الدراسة تدل على أن نقص الموارد الطبيعية يمكن أن يؤدي إلى نشوب النزاعات، فهي تشير أيضا إلى أن توفرها يمكن أن يكون مصدرا للتوترات أو سببا لانضمام الأفراد إلى صفوف الجماعات المسلحة. كيف يمكن تفسير مثل هذه المفارقة؟

يبدو أن تحليل البيانات البيئية والسياقية يشير إلى أن أنماط التجنيد ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف البيئية السائدة في المنطقة المعنية. وهذه الفرضية تجد ما يدعمها في الجدول أدناه الذي يصف الوضع السائد في مقاطعتين من منطقة تيلابيري.

تقع مقاطعة بانيبانغو جنوب غرب النيجر، شمال مقاطعة والام الريفية (منطقة تيلابيري). وقد تضررت هذه المنطقة الفقيرة الواقعة على تخوم الصحراء الكبرى ضررا شديدا من المجاعة خلال الأزمة الغذائية التي شهدها النيجر في الفترة 2005-2006. وتعاني هذه الأراضي، التي تعتبر في معظم الحالات منطقة قاحلة، من دورات فصلية من الجفاف.

تقع مقاطعة ساي في منطقة المنتزه الوطني "W" في النيجر. وهي عبارة عن مجموعة من المناطق الرطبة وامتدادات السافانا الشجرية تشكل جزءا من منطقة شاسعة متاخمة لنهر النيجر، تشترك فيها النيجر وبوركينا فاسو وبنن، وهي موطن لأنواع وفيرة من النباتات يتميز بها غرب أفريقيا، وتقع على طريق هجرة مهم.

المرحلة	مسار التجنيد المستند إلى الوضع البيئي في ساي.	مسار التجنيد المستند إلى الوضع البيئي في بانيبانغو.
1	توفر الموارد الطبيعية يولد شعورا بالوفرة يشجع السلوك الأناني والممارسات غير المستدامة.	تعاني المنطقة بشدة من ظروف مناخية صعبة، مثل الجفاف. ويؤدي تقاعس الدولة إلى تفاقم الوضع، مما يحرم السكان من الخدمات الأساسية ومن شبكات الأمان الاجتماعي.
2	تجذب وفرة الموارد الطبيعية الرعاة والرعاة الرحل والمهاجرين المتجهين نحو المناطق الداخلية من البلد (خاصة انطلاقا من المناطق المتضررة من النزاع)، مما يتسبب في حدوث توترات تنصب على الحصول على الموارد (خاصة بين المزارعين والرعاة).	يعاني سكان بانيبانغو من حالة ضعف. ويتفاقم الوضع بسبب الوجود المكثف للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والعصابات، إلى جانب انعدام الآفاق الاقتصادية. ويؤدي انعدام الخدمات الأساسية وآثار تغير المناخ ووجود الجماعات المسلحة إلى تفاقم انعدام الأمن البشري.
3	في حالة الوفرة، ينشأ الاستياء عن توزيع الموارد على نحو يتصور بأنه غير منصف. ويزيد سوء إدارة الموارد الطبيعية من تأجيج التوترات ويؤدي إلى ردود فعل عنيفة.	تغتنم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة فرصة غياب المراقبة الإدارية لتوطيد نفوذها من خلال التظاهر بمساعدة الناس.
4	في سياق يتسم بسلوك أناني مضر بالبيئة، تؤدي التوترات بين المزارعين والرعاة، إلى جانب سوء إدارة الموارد الطبيعية، إلى لجوء الناس إلى حمل السلاح لتأمين حصولهم على الموارد.	تتدلع الخصومات بسبب ندرة المواد الأولية المتاحة.
5	يدفع انتشار الأسلحة في المنطقة بعض الأشخاص إلى طلب الحماية من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.	تدفع عوامل انعدام الأمن البشري والتغيرات المناخية الشديدة وغياب الدولة الناس إلى طلب الحماية من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أو إلى السعي إلى الحصول على الموارد بواسطتها.
	يشجع توفر الموارد الطبيعية على اتباع ممارسات غير مستدامة ويجذب المهاجرين ويؤجج التوترات بين المزارعين والرعاة، خاصة في ظل سوء إدارة الموارد. ويشجع هذا الوضع على العسكرة ويمكن أن يؤدي إلى عمليات التجنيد.	نقص الموارد الطبيعية عامل يضع السكان في حالة ضعف في مواجهة تدهور المناخ، ووجود الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، واللصوصية. ويؤدي هذا الوضع إلى تأجيج العنف بين الأفراد الذين يصبحون أكثر تقبلا لمقترحات الجماعات المسلحة الرامية إلى إرساء الأمن والحصول على الثروات.

الجدول 2

مسارا التجنيد المستندان إلى الوضع البيئي في ساي وبانيبانغو.

VINCENT VAN ZEIJST

FAO/GIULIO NAPOLITANO

الدرس المستفاد السادس: سوء إدارة الموارد الطبيعية تنشأ عنه التوترات بين المزارعين والرعاة

ينشـــأ عن التوترات بين الرعاة والمزارعين مناخ غير مسـتقر يدفع الناس إلى التصـرف بعنف وإلى حمل السـلاح. وينتهي الصـراع على الموارد، لا سـيما الأراضـي والمياه، في كثير من الحالات باندلاع النزاع، حيث يبرر الأفراد اللجوء إلى العنف وحيازة الأسـلحة باعتبارهما وسـيلة لحماية أنفسـهم أو لدعم مطالبهم. وفي هذا السـياق، يتفكك النسـيج الاجتماعي، مما يزيد من احتمال لجوء الأفراد إلى العنف لحماية أنفسهم من التهديدات التي يتصورون بأنها تحدق بهم.

وتشـتد هذه التوترات في ظل بيئة خاصـة وتقترن بحركيات أخرى (انظر الشكل 3). ولا بد من التصدي لكتلة العوامل المترابطة من أجل كسـر هذه الدائرة وتعزيز تعايش أكثر سكينة. وينبغي أن يراعى في المبادرات الرامية إلى تسـوية الخلافات بين المزارعين والرعاة العوامل "المقترنة" بتلك التوترات. وتدل البيانات على أنه حيثما آلت هذه النزاعات مآلا سيئا، يلاحظ أيضا وجود هشاشة في آليات التكيف، وصراع شديد على الموارد الطبيعية، وضعف شديد إزاء تغير المناخ، وسـوء في إدارة الموارد. لذا ينبغي أن تتصـدى الجهود الرامية إلى إرساء السلام بين الرعاة والمزارعين، في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لهذه المسائل المترابطة.

وتنشـــأ التوترات بين الرعاة والمزارعين في المناطق التي تنعدم فيها الآليات التنظيمية والسـلطات المحلية أو تتسم بالعجز. فيرى الأفراد اللجوء إلى السلاح كوسيلة للدفاع عن أنفسـهم أو لإحقاق حقوقهم في حال نشـوب نزاع. ويؤدي انعدام القواعد التنظيمية الفعالة أو السـلطات المحلية التي تحظى بقبول المجتمع المحلي إلى نشوء فراغ في مناطق التوتر بين الرعاة والمزارعين قد يدفع الأفراد إلى ملئه، عن طريق حمل السلاح عموما، عندما يعتبرون أن سلامتهم أو ما يعتبرونه حقا من حقوقهم عرضة للخطر.

لذا فتعزيز هياكل الحوكمة وتحسـين سـبل الوصـول إلى العدالة ووضـع آليات شـاملة للجميع لتسـوية النزاعات هي أمور محورية في الحلول التي ينبغي تقديمها. فمن خلال إنشاء هياكل تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وتتيح سـبلا لتسـوية الخلافات، يتسـنى للسـكان العمل على تهدئة التوترات وعلى إقامة تعايش أكثر قابلية للاسـتمرار بين الرعاة والمزارعين.

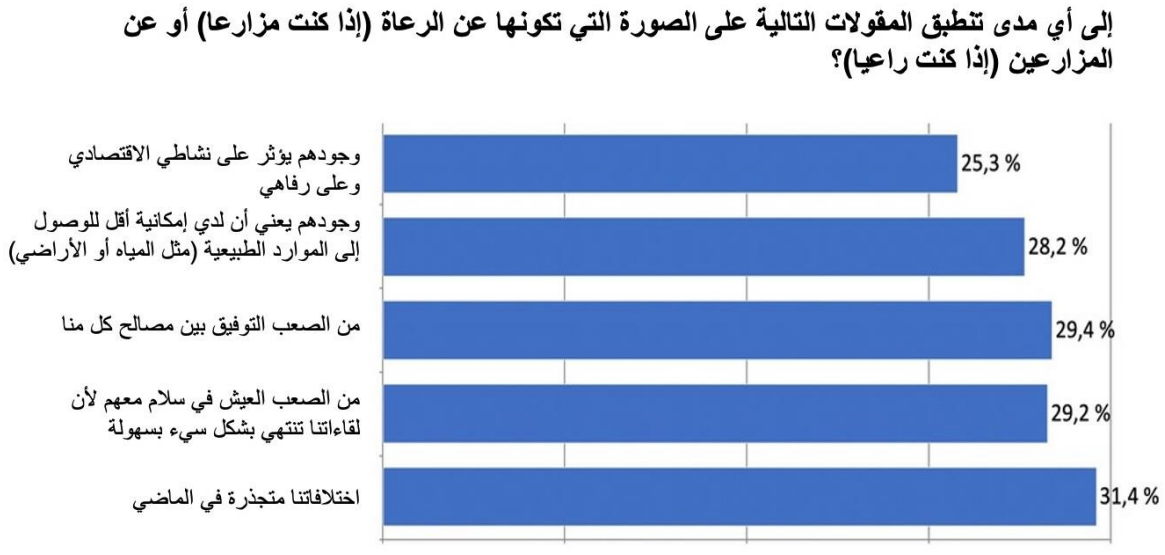

الشكل 6

تحقيق بشأن التوترات بين المزارعين والرعاة.

الدرس المستفاد السابع: إدارة الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي عنصران مترابطان يؤديان دورا محوريا في منع التجنيد في الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

عندما يلمس الناس وجود قصور في القواعد التنظيمية أو يعانون من سوء توزيع الموارد، يصبحون أكثر عرضة للاضطرابات المناخية. ويشعر السكان بآثار المشاكل البيئية بشكل أكثر حدة عندما يكون لديهم انطباع بأن إدارة الموارد الطبيعية سيئة. فينتج عن ذلك نشوء حلقة مفرغة تستند إلى عاملي الاضطرابات المناخية وانعدام الكفاءة في تخصيص الموارد اللذين يغذي كل منهما الآخر، مما يزيد الأفراد ضعفا ويشجعهم على تحدي شرعية السلطات التنظيمية. وهذا ما يؤكد أهمية عدم الاكتفاء بمواجهة الآثار الفورية لتغير المناخ، بل القيام أيضا بتعزيز الأطر التنظيمية وضمان الوصول العادل إلى الموارد.

وفضلا عن ذلك، يوفر سوء إدارة الموارد الطبيعية حجة أخرى مؤيدة لحيازة الأسلحة. فإدارة الموارد الطبيعية ليست لها آثار على البيئة فحسب، بل أيضا على الحياة الاجتماعية. وعندما تغيب السلطات التنظيمية أو حينما لا تحظى بقبول الكتلة الاجتماعية، قد يجد الأفراد ما يغريهم لتملك الأسلحة لتأكيد مواقفهم أو حماية ما يعتبرونه مصالح لهم.

وبالتالي، فإن الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية لا تسهم في الاستدامة البيئية فحسب، بل تؤدي أيضا دورا في الحد من أسباب النزاعات وأعمال العنف. وهو ما يستحضر معه ضرورة اعتماد استراتيجيات شاملة تضم الأبعاد البيئية والاجتماعية معا لإدارة الموارد.

والعلاقة بين سوء إدارة الموارد الطبيعية وقوة الصلات القائمة بين الجماعات وداخلها هي صورة مطابقة للترابط بين الاستدامة البيئية والتماسك الاجتماعي. وإلى جانب دور إدارة الموارد الطبيعية الفعالة في الحفاظ على التوازن البيئي، فهي تؤدي دورا محوريا في حركيات التعاون والتضامن على مستوى السكان وفيما بين المجتمعات المحلية. وينبغي فهم الترابط بين إدارة الموارد الطبيعية والتماسك الاجتماعي على النحو التالي: **لا سبيل لكي تحظى إدارة الموارد الطبيعية بقبول المجتمعات المحلية على المدى الطويل في غياب روابط اجتماعية قوية، كما لا يمكن الحفاظ على النسيج الاجتماعي إذا كان جزء من السكان ينظر إلى الآليات التنظيمية لإدارة الموارد باعتبارها تفتقر للإنصاف.**

وفي هذه الظروف، لا يشكل تعزيز الصلات بين الجماعات وداخلها مجرد قضية اجتماعية مركزية، بل هو أيضا وسيلة لضمان الاستخدام المستدام والعادل للموارد الطبيعية. ويمكن أن توفر آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من خلال الترويج لاتباع نهج تعاونية لدى آليات إدارة الموارد الطبيعية وتشجيع الحوار بين مختلف الفئات الاجتماعية، حلولا للمشاكل البيئية والاجتماعية على حد سواء.

إلى أي مدى ترى أن المقولات التالية تفسر المشاكل المواجهة في تقاسم المياه والأراضي؟

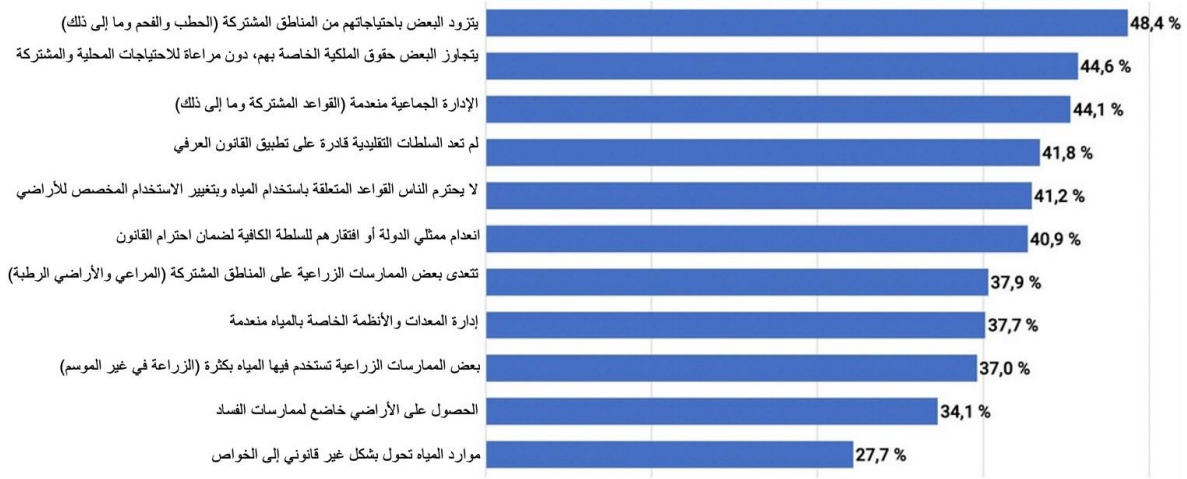

الشكل 7

تحقيق بشأن التوترات بين المزارعين والرعاة.

الدرس المستفاد الثامن: تظهر حركيات العسكرة في سياقات محلية معينة

الأشخاص الذين يدافعون عن حيازة الأسلحة هم أكثر ميلا بشكل خاص إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة. فتقبل الأسلحة اجتماعيا عامل أساسي يدخل بالتالي في الاعتبار في الجهود الرامية إلى الحيلولة دون تنامي الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. حيث يهيئ تطبيع وجود الأسلحة بيئة داخل المجتمع تلائم أنشطة التجنيد التي تقوم بها هذه الجماعات. وعندما تصبح الأسلحة أدوات عادية تستعمل يوميا، تتلاشى إلى حد كبير العقبات التي تحول دون استخدامها لأغراض أيديولوجية أو مادية. لذلك، وعلى نحو ما تدعو إليه استراتيجية إدارة الأسلحة والذخائر، لا يجب فقط التصدي للوجود المادي للأسلحة من أجل مواجهة هذا التطبيع، بل يجب أيضا وضع السلوكيات الثقافية والاجتماعية التي تدعمها وتبرر استخدامها موضع التساؤل.

وبالفعل، يميل استخدام الأسلحة إلى نيل القبول لدى المجتمعات التي يسود فيها جو من الريبة والعداء بين الفئات الاجتماعية، حيث لا وجود للدولة وحيث يعاني الأفراد من انعدام الأمن الاقتصادي. فالحركيات الاجتماعية تؤدي دورا أساسيا في انتشار الأسلحة. وينبغي بالتالي وضع استراتيجية متعددة الأبعاد تتجاوز نطاق التدابير الأمنية لمعالجة هذه المشكلة. إذ تشجع المجتمعات المختلة على التطبيع مع الأسلحة باعتبارها وسائل للحماية والمطالبة.

ولأجل الحيلولة، بشكل فعال، دون تنامي الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، يجب أن تتصدى آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأسباب الاجتماعية الاقتصادية. ولا يقتضي ذلك تعزيز التدابير الأمنية فقط، بل يقتضي أيضا دعم التماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي وضمان وجود فعال للدولة. ويمكن للمسؤولين السياسيين، من خلال التركيز على هذه النقاط الرئيسية، تهيئة بيئة أكثر قدرة على الصمود وأكثر استقرارا تثني الناس حقا عن حمل السلاح.

الدرس المستفاد التاسع: كيف يتم السقوط في دوامة العنف هو الحلقة المفقودة

ينبغي النظر إلى الظواهر المرتبطة بالمناخ، مثل التوترات بين المزارعين والرعاة والصراع على الموارد الطبيعية والتعرض لتغير المناخ، وكذلك إلى الظواهر غير المرتبطة بالمناخ، مثل انعدام الأمن المادي والتهميش وعدم الاستقرار الاقتصادي، **باعتبارها عوامل يرجح أن تؤثر على اتخاذ القرار، لا باعتبارها بالأحرى محفزات مباشرة على الانتقال إلى مرحلة الفعل.**

فإذا كان معظم السكان في منطقة تيلابيري معرضون لهذه الظواهر، لا يميل سوى البعض منهم حقا إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة. ويبدو أن الفرق الرئيسي بين هؤلاء وغالبية السكان يكمن في عجزهم عن مواجهة الاضطرابات بشكل سلمي، دون اللجوء إلى العنف.

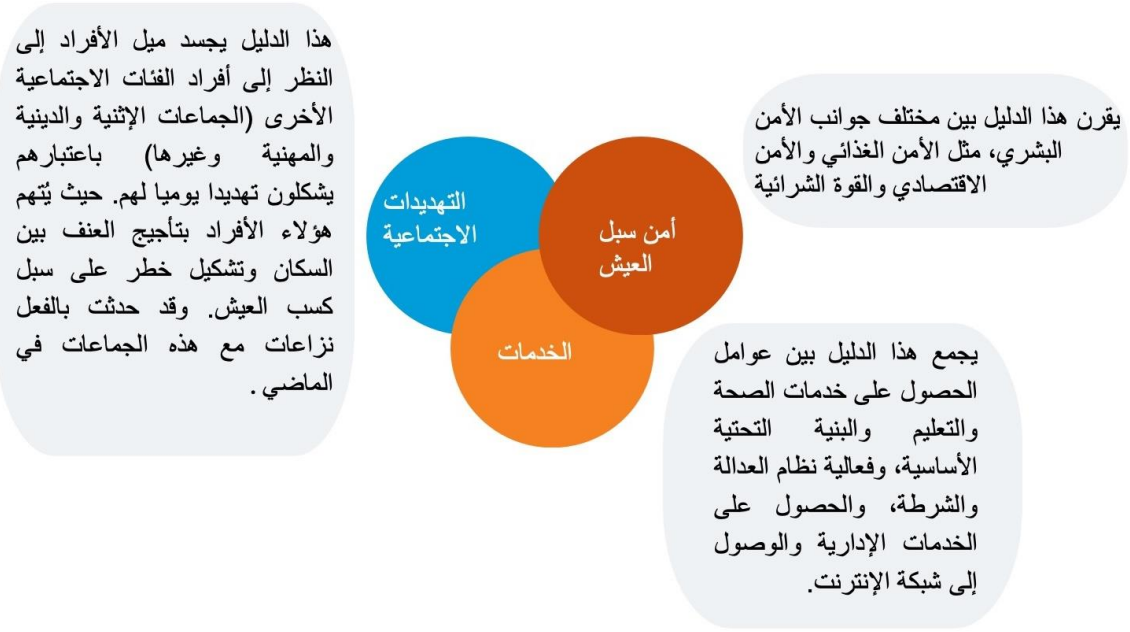

الشكل 8

الترابط بين عوامل قبول الأسلحة اجتماعيا.

وتشكل طائفة من الخصائص النفسية الاجتماعية (السلوك العدواني والضغينة وتبرير العنف)[22] والميل إلى حيازة السلاح علامتان تنفرد بهما أقلية من السكان يحتمل أن تنضم إلى الجماعات المسلحة.

وتنضاف إلى "رصيد العنف" هذا عوامل خارجية مزعزعة للاستقرار تحول دون تمكن الأفراد من مواجهة التقلبات الشديدة التي تحل ببيئتهم بالوسائل السلمية. ومن ثم، إذا كان تغير المناخ لا يعتبر بالضرورة سببا مباشرا في نشوب النزاع، فالظواهر الجوية القصوى من شأنها أن تؤجج أعمال العنف بين الأفراد[23].

بعبارة أخرى، تؤدي الظواهر التي سلط الضوء عليها في النموذج (وجود جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، والتوترات بين المزارعين والرعاة، والاكتراب التالي للصدمة، وما إلى ذلك) دورا في تقرير الأفعال، ولكن وقعها يخفف بفضل قدرة الأفراد على كبح جماح عدوانيتهم. وأولئك الذين يمكنون من ذلك هم الأقل ميلا للانضمام إلى الجماعات المسلحة، على الرغم من الاضطرابات الخارجية[24].

وتجد هذه الفرضية ما يؤكدها في مستويات انعدام الأمن الاقتصادي التي تلاحظ في المنطقة. حيث يعتقد 14 في المائة فقط من الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أنهم قادرون على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ويصرح أكثر من ثلثهم بأنهم غير قادرين على إطعام جميع أفراد أسرهم. وهذه الأرقام دليل على مستويات متدنية جدا من الأمن البشري. ولو كان انعدام الأمن البشري يشكل سببا مباشرا للانضمام إلى الجماعات المسلحة، لكان عدد الأشخاص المنضمين إليها أعلى بكثير. وعلى صعيد العينة المعتمدة، رغم أن 76 في المائة من الأشخاص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، لم يظهر "سوى" 3 في المائة منهم نوعا من الميل إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وبالتالي، يظل عدد المجندين المحتملين منخفضا نسبيا على الرغم من شيوع انعدام الأمن الاقتصادي في المنطقة. لذا لا يرجح أن يكون هذا العامل سببا مباشرا في التجنيد. ولكن انعدام الأمن الاقتصادي يشكل في المقابل شرطا مسبقا لاتخاذ قرار الانضمام إلى الجماعات المسلحة، مثله مثل انعدام الأمن المادي أو التهميش.

ويعاني الكثير من سكان المنطقة من مستويات مماثلة من انعدام الأمن، ولكنهم لا ينضمون في معظمهم إلى الجماعات المسلحة. ويبدو أن الفرق الرئيسي يكمن في القدرة على مواجهة الاضطرابات بهدوء. حيث قد يكون الأشخاص الذين يستعصي عليهم إيجاد الحلول ولا يستطيعون التصرف بطرق سلمية أكثر ميلا للجوء إلى العنف، وهو ما قد يدفعهم إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وتأتي نقطة التحول في مرحلة لاحقة من عملية اتخاذ القرار فيما يخص أولئك الذين لا يجدون سوى العنف سبيلا للرد على التقلبات الشديدة. **وبإيجاز، يشكل وجود استعداد مسبق للعنف والميل إلى حمل السلاح السمتين اللتين تطبع السكان (3 في المائة من المجموع) الذين يحتمل أكثر أن ينضموا إلى الجماعات المسلحة.**

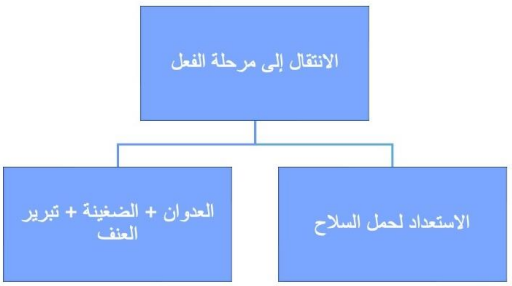

الشكل 9
رصيد العنف.

(22) السلوك العدواني هو العجز عن كبح الميول العنيفة في الحياة اليومية. والضغينة هي العجز عن نسيان الصدمات الشخصية السابقة، مثل فقدان ممتلكات أو أحد أفراد العائلة، أو عن تحمل الإهانة. وتبرير العنف هو قبول اللجوء إلى استخدام العنف خدمة لأهداف المرء.

(23) Se Min Suh, Daniel A. Chapman et Brian Lickel, « The role of psychological research in understanding and responding to links between climate change and conflict » (Le rôle de la recherche en psychologie dans la compréhension et l'approche des liens entre changements climatiques et conflits), *Current Opinion in Psychology*, vol. 42 (décembre 2021).

(24) انظر نتائج التحليل المكرس للقدرة على الصمود الوارد في القسم 4 من الصيغة المفصلة من التقرير.

الدرس المستفاد العاشر: تجد حجج الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من يأخذ بها في سياقات محددة تتفاقم بسبب تغير المناخ

استنادا إلى نتائج التحليل التنبؤي، هناك عدة فرضيات تفسر ما تحظى به حجج الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من ترحيب لدى فئات معينة من السكان.

1 – تزدهر الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة حيثما كانت الميول إلى العنف راسخة (الضغينة والعدوان وتبرير العنف والاستعداد لامتلاك السلاح) وكانت تغذيها النزاعات القائمة أو السابقة (التوترات بين المزارعين والرعاة) المتصلة بالصراع على الموارد الطبيعية (هشاشة آليات التكيف)، في سياق من تردي الأوضاع والندرة المتزايدين الناجمين عن تغير المناخ (المخاطر المناخية).

2 – انعدام الأمن البشري (الاستعداد لامتلاك السلاح)، وأعمال العنف المشهودة في الماضي والحاضر (الاكتراب التالي للصدمة)، والإحباط الناتج عن ذلك هي العلامات الدالة على عجز الدولة والسلطات المحلية عن تلبية الاحتياجات الأساسية (الرفض التقليدي لسلطة الدولة).

3 – نتيجة لذلك، يمكن للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أن تقدم نفسها كهيئات بديلة تتولى شؤون الإدارة وتروم تصحيح المظالم التاريخية وإعادة إرساء الأمن البشري أمام من يخشون الأعمال الانتقامية أو من يسعون إلى الثأر.

ويمكن رسم مسارين للتجنيد على أساس النموذج التنبؤي.

1 – مسار "انفعالي"، حيث تكون مسيرة الفرد المؤدية إلى فكرة التجنيد مدفوعة بردود فعل انفعالية إزاء الاضطرابات الخارجية. وهو مسار يهم الأشخاص الذين يجدون صعوبة في التعامل بهدوء مع الأزمات ويتصرفون بعدوانية في مواجهة المشاكل المحيطة بهم.

2 – مسار "عقلاني"، حيث تكون مسيرة الفرد المؤدية إلى فكرة التجنيد مدفوعة بالتفكير في الفائدة من الانضمام إلى جماعة مسلحة. وهو مسار يهم الأشخاص الذين يطبعون مع السلوك الهدام ويبررونه (رفض سلطة الدولة، وتبرير العنف، وهشاشة آليات التكيف، والاستعداد لامتلاك السلاح).

وقد أتاح تحليل الفروق بين المسارين المحتملين ربط شخصية ذات سمات محددة بكل منهما: إحداهما مطابقة لأوصاف الشخص المندفع، والأخرى مطابقة لأوصاف شخص أكثر عقلانية.

ويؤدي عاملا العمر ونوع الجنس دورا في المسار الأول: يتعلق الأمر برجال تتراوح أعمارهم بين 24 و 35 عاما، وهم مندفعون إلى حد ما ويميلون إلى التصرف بانفعال. وإن كان النشاط المهني يشكل سمة مميزة لهم أيضا (الرعي أساسا)، فموقعهم الجغرافي يشكل أيضا عاملا رئيسيا: العيش في منطقة ريفية على الحدود مع مالي أو بوركينا فاسو عامل حقيقي من عوامل الضعف في هذا الصدد. وأخيرا، يتأثر النازحون داخليا بشكل خاص بالاضطرابات الخارجية ويميلون إلى التصرف بعنف إزاءها.

ونوع الجنس مهم أيضا في المسار الثاني (الذي يهم الرجال أساسا). وفي المقابل، يتساوى الرعاة والمزارعون في قابليتهم للتجنيد.

الشكل 10

ف الشخصيات المرتبطة بمساري التجنيد.

إطار مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

تخلص الدراسة إلى ضرورة اعتماد نهج شامل لعدة قطاعات ومتعدد التخصصات إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يأخذ في الاعتبار في آن واحد الاضطرابات المناخية والحركيات المجتمعية وعلم النفس الفردي. وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأدوات والوسائل المعينة على إعادة الإدماج، التي تشمل مسائل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وبناء السلام وتعزيز سبل العيش، هي أكثر الوسائل نجاعة في مساعدة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المنكوبة على إيجاد مخرج لوضعهم[25]. وتستهدف آليات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي إلى تلبية احتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لدى الأفراد والجماعات المتضررة من محن مختلفة، من نزاعات وكوارث وأوبئة وغيرها من الأحداث المخلفة للصدمات. وهي ترمي إلى تعزيز الرفاه النفسي للأفراد والمجتمعات والحفاظ عليه من خلال مساعدتهم على تجاوز العواقب الانفعالية والاجتماعية لهذه الأوضاع الصعبة. لذا فالمشاكل النفسية، مثل عدم القدرة على كبح جماح الغضب والرغبة في الثأر، يجب تشخيصها ومعالجتها مع مراعاة الصلة القائمة بالاضطرابات التي تؤثر على المنطقة، مثل وجود الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، والتعرض للصوصية والصدمات المناخية، وندرة الموارد، وتدهور سبل العيش، وانعدام الأمن المادي.

وبإيجاز، تشجع نتائج الدراسة **وضع آليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مترابطة وشاملة لعدة قطاعات تستهدف تعزيز واستدامة المواطنة الفاعلة والنسيج الاجتماعي وسبل العيش القادرة على الصمود.**

المستوى الفردي: السعي إلى الرفاه الفردي وتعزيز قدرة كل شخص على المشاركة في الحياة المدنية ضروريان لنماء أفراد المجتمع. غير أنهما يتوقفان إلى حد كبير على قوة الصلات الاجتماعية وعلى سبل العيش القادرة على الصمود. ولا يمكن أن تزدهر الرفاهية والمشاركة المدنية دون نسيج اجتماعي متين ودون سبل عيش مقاومة للصدمات. وضمن هذه العلاقة التكافلية، يشكل التماسك الاجتماعي وقدرة الاقتصاد على الصمود أساس النماء الشخصي والمشاركة المدنية.

المستوى الاجتماعي: دوام التماسك الاجتماعي، الأفقي منه والعمودي، أساسه رفاه الأفراد وحس المواطنة الصالحة لديهم. ولكي يكون للنسيج الاجتماعي وجود – أفقيا داخل المجتمع وعموديا بين الطبقات الاجتماعية المختلفة – يجب أن تتوافر للأفراد الوسائل التي تكفل الرفاه لهم ومشاركتهم في الحياة المدنية. ومن شأن توفير هذه الشروط لهم أن يساعد بشكل غير مباشر في تمتين النسيج الاجتماعي ببعديه الأفقي والعمودي.

سبل العيش: لا بد من تطوير المهارات الكفيلة بدعم سبل عيش الناس. غير أنه لا يمكن بناء نسيج اقتصادي متين وقادر على الصمود حقا في غياب التماسك الاجتماعي والإدارة الجماعية الفعالة للموارد الطبيعية. فالجهود الفردية وحدها لا تكفي لتوفير سبل عيش مقاومة للصدمات، ولا بد أيضا من توفر نسيج اجتماعي متماسك يشجع على التعاون والتآزر. ففي ظل علاقة مترابطة من هذا القبيل، لا غنى عن التآزر بين الصلات الاجتماعية والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية لأجل تعزيز سبل عيش قوية وقادرة على الصمود.

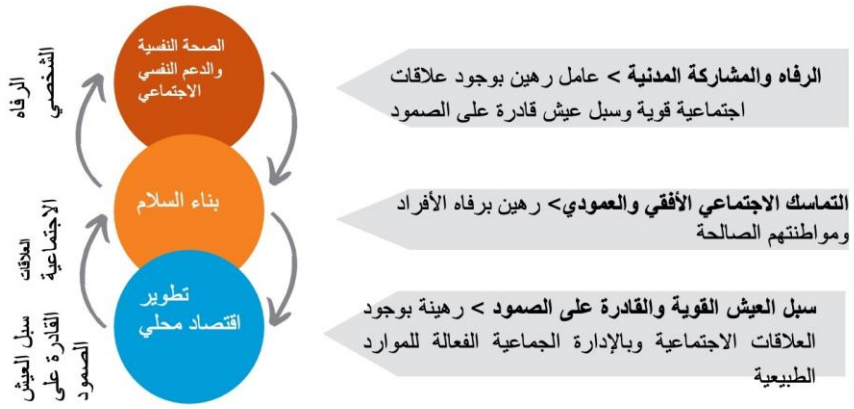

الشكل 11

إطار المبادرات الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي.

(25) Abiosseh Davis *et al.*, *Mind the Peace: Integrating MHPSS, Peacebuilding and Livelihood Programming – A Guidance Framework for Practitioners* (Soigner les esprits pour cultiver la paix : Combiner les programmes de SMSPS, de consolidation de la paix et de développement des moyens de subsistance : Cadre d'orientation à l'usage des professionnel(le)s) (Genève/Nairobi, Interpeace, 2022).

نظرية التغيير.

الشكل 12

نظرية التغيير.

المجال	هدف مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	الهدف	الدلائل المحددة
التعزيز النفسي الاجتماعي والارتقاء بالتربية المدنية	المستوى النفسي الاجتماعي	تخفيف عوامل الضعف إزاء خطر التجنيد	العدوانية، والضغينة، وتبرير العنف، والاكتراب التالي للصدمة
		تعزيز عوامل القدرة على الصمود	الاستعداد للمسامحة، واحترام حقوق الإنسان، وما إلى ذلك
	المستوى المدني	تخفيف عوامل الضعف إزاء خطر التجنيد	رفض سلطة الدولة، وهشاشة آليات التكيف
		تعزيز عوامل القدرة على الصمود	المشاركة، وإلقاء نظرة نقدية على حجج الجماعات المسلحة، والمساواة بين الجنسين
بناء السلام	السلام الإيجابي	تخفيف عوامل الضعف إزاء خطر التجنيد	التوترات بين المزارعين والرعاة، وهشاشة آليات التكيف، ورفض سلطة الدولة
		تعزيز عوامل القدرة على الصمود	الصلات المجتمعية، وتسوية الخلافات بين المجتمعات المحلية، والتواصل بين السكان والدولة، والعلاقات المؤسسية
تطوير الاقتصاد المحلي	سبل العيش القادرة على الصمود في مواجهة التهديدات الأمنية والمخاطر المناخية	تخفيف عوامل الضعف إزاء خطر التجنيد	الاستعداد لحمل السلاح، والتعرض للصوصية، والتعرض لخطر الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وهشاشة آليات التكيف، والتعرض لآثار تغير المناخ

الجدول 3

إطار المبادرات.

يحدد الجدول أعلاه الهيكل المنهجي ويوضح كيفية التعامل مع الدلائل المختلفة التي تم تحديدها في سياق التحليل.

المرفقات

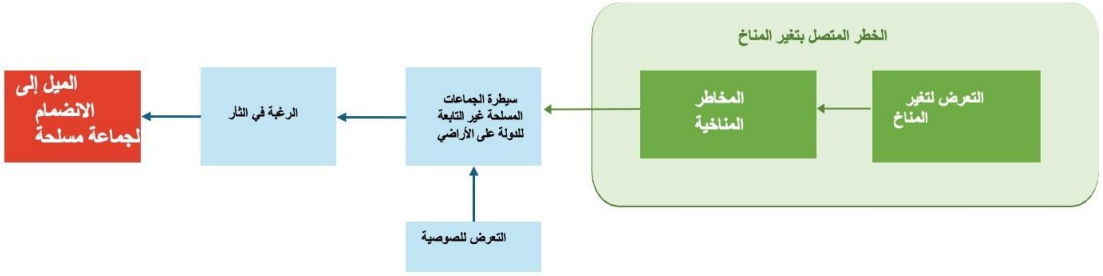

الشكل 13

مسار الضعف 1: مدخل "المخاطر المناخية".

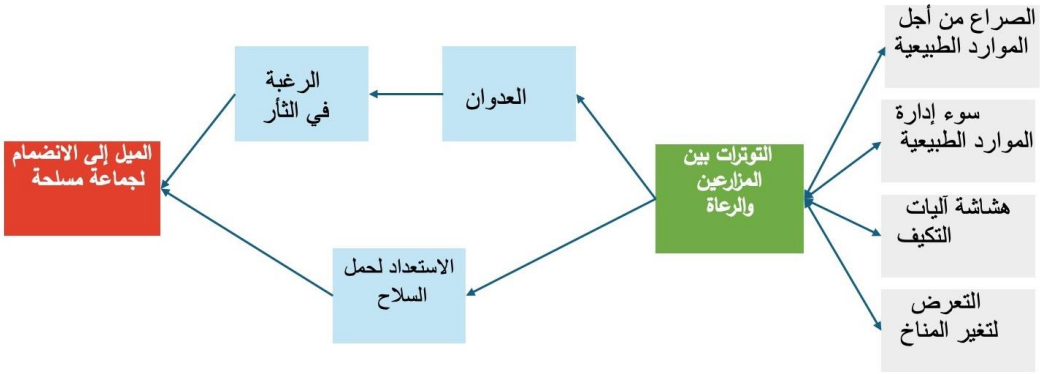

الشكل 14

مسار الضعف 2: مدخل "التوترات بين المزارعين والرعاة".

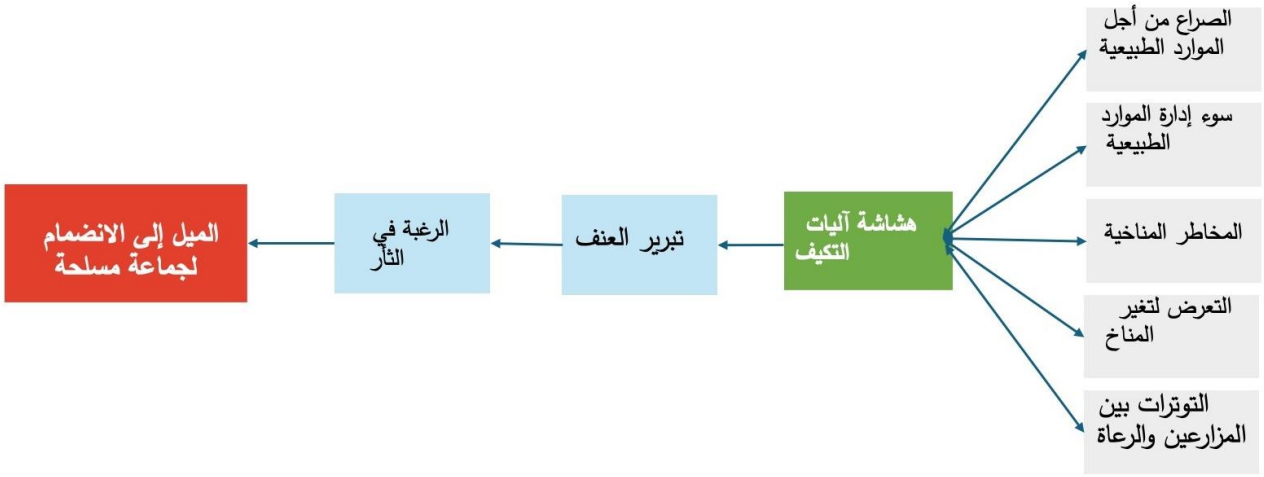

الشكل 15

مسار الضعف 3: مدخل "هشاشة آليات التكيف".

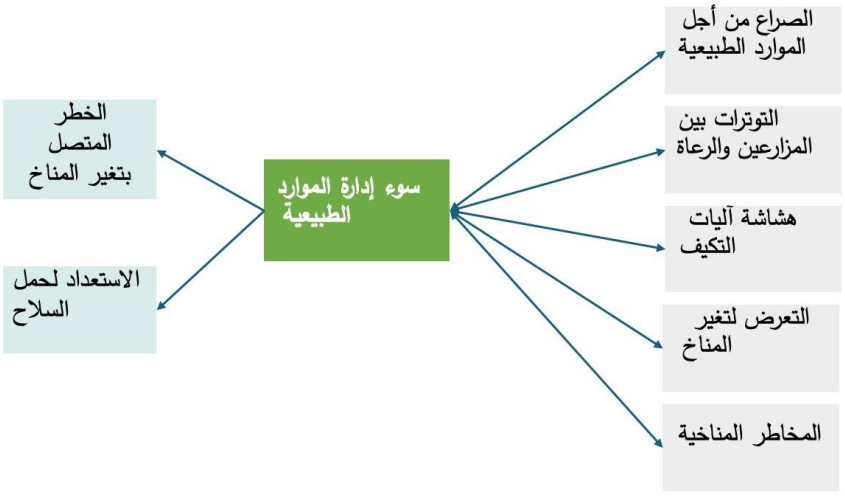

الشكل 16

مسار الضعف 4: المدخل "سوء إدارة الموارد الطبيعية".

المخاطر المناخية	حوادث جوية متطرفة في بعض الحالات يمكن أن تتخذ شكل أحداث فجائية (فيضانات وأعاصير وغيرها) أو ظواهر بطيئة الحدوث (فقدان التنوع البيولوجي، وتغير أنساق سقوط الأمطار، وما إلى ذلك).
الاضطرابات المناخية	ظواهر جوية، قد تكون ناشئة عن الأنشطة البشرية، لها تأثير على حالة الأفراد. وغالبا ما تكون هذه الظواهر بطيئة الحدوث، مثل التملح وتدهور التربة.
التعرض لتغير المناخ	أثر المخاطر المناخية على الحالة الاجتماعية الاقتصادية للأفراد (خاصة على سبل عيشهم وصحتهم) نتيجة ضعفهم إزاء الظواهر الجوية.
الخطر المتصل بتغير المناخ	اقتران آثار المخاطر المناخية والتعرض لتغير المناخ
إدارة الموارد الطبيعية	مجموعة آليات الحوكمة المسؤولة عن مراقبة استخدام الموارد الطبيعية حرصا على تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
هشاشة آليات التكيف	حالة تتسم بأنواع سلوك فردي غير متوائمة مع النظم الإيكولوجية وبممارسات أنانية تطغى فيها المصالح الشخصية والفورية في السعي إلى الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها.

الجدول 4

مسرد المصطلحات.

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK

DANISH MINISTRY OF DEFENCE

UNOCHA/MICHELE CATTANI

STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE

www.seedsofpeace.eu |
https://app.scoreforpeace.org/

Bureau 101 – 1er étage, 14 rue Michalakopoulou
1075 Nicosie, Chypre